الحكومة تعلن عن 5 مدن جديدة في المناطق الجبلية لتشجيع السكان على العودة إلى قراهم

الاستثمار في البنية التحتية والخدمات يهدف إلى وقف النزيف السكاني الذي تعاني منه المناطق الجبلية منذ عقود

تابع على الصفحة 11 ◄

وقال رئيس الوزراء في كلمته إن الحكومة ستخصص ميزانية استثنائية لهذه المدن الجديدة، مشيرا إلى أن كل مدينة ستضم مستشفى ومدرسة ثانوية ومركزا للتدريب المهني، إضافة إلى شبكة طرق تربطها بالمدن الكبرى. وأكد أن الخطة لا تقتصر على البناء فقط، بل تشمل أيضا برامج لدعم الزراعة الجبلية وتسويق منتجاتها.

وأوضح وزير التخطيط العمراني أن اختيار المواقع جاء بعد دراسة استمرت أكثر من عامين، مشيرا إلى أن المعايير شملت توفر المياه والأراضي الصالحة للبناء وقربها من الطرق الرئيسية. وأضاف أن الحكومة تعتزم منح حوافز ضريبية للشركات التي تنقل مقارها إلى هذه المدن، إلى جانب تسهيلات في الرسوم الجمركية على المعدات الزراعية.

من جهته، أعرب رئيس اتحاد الفلاحين الجبليين عن تحفظه على الخطة، معتبرا أنها جاءت متأخرة جدا بعد أن هجر معظم الشباب الأراضي بحثا عن فرص عمل. وقال إن المشكلة الحقيقية ليست في البنية التحتية فقط، بل في غياب الأمن الغذائي وارتفاع تكاليف النقل التي تجعل الإنتاج الزراعي غير مربح.

وتأتي هذه الخطوة بعد سلسلة من الاحتجاجات التي شهدتها المناطق الجبلية خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث طالب السكان بتحسين الطرق وإيصال الكهرباء والماء إلى القرى النائية. وقد أدت هذه الاحتجاجات في بعض الحالات إلى قطع الطريق الرئيسي الذي يربط المنطقة بالعاصمة لعدة أيام.

ويرى مراقبون أن نجاح الخطة سيعتمد على مدى التزام الحكومة بتنفيذها في الوقت المحدد، خاصة أن تجارب سابقة في مشاريع مماثلة شهدت تأخيرات كبيرة وتجاوزات في الميزانية. ومن المقرر أن تبدأ أعمال البناء في المدينة الأولى في مطلع العام المقبل، على أن تستوعب في مرحلتها الأولى نحو 12 ألف نسمة.

مجلس الشورى يناقش مشروع قانون جديد للمياه الجوفية

المشروع يثير جدلا واسعا بين المزارعين والبلديات حول الأولويات في توزيع المياه

(مكتب أخبار المدينة)

وقال وزير الموارد المائية في كلمته أمام المجلس إن المشروع يهدف إلى وقف الاستنزاف الجائر للمياه الجوفية، مشيرا إلى أن منسوب المياه في بعض الآبار انخفض بأكثر من 40 مترا خلال العقد الماضي. وأضاف أن المشروع يتضمن إنشاء سجل وطني للآبار وإلزام جميع المالكين بتركيب عدادات لقياس الكميات المستخرجة، مؤكدا أن الغرامات المقررة على المخالفين ستكون رادعة.

وأوضح الوزير أن المشروع يتضمن إنشاء سجل وطني للآبار وإلزام جميع المالكين بتركيب عدادات لقياس الكميات المستخرجة، مؤكدا أن الغرامات المقررة على المخالفين ستكون رادعة. وأضاف